

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

The Security Challanges of illegal migration are on the Algeria and the Strategy of International cooperation to reduce them

*د. زازة محمد رضا

جامعة عمار ثليجي، الأغواط

zazaridha03@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2025/03/20

تاريخ قبول المقال: 2025/03/01

تاريخ إرسال المقال: 2025/02/09

الملخص:

الهجرة غير الشرعية أصبحت مشكلة تؤرق المجتمع الدولي خلال العقود الأخيرة نظرا لانعكاساتها الخطيرة على كل مجالات الحياة، اضافة إلى أنها جريمة تتعدى حدود الدول. ان الكثير من التشريعات الوطنية اليوم تنظر للهجرة غير الشرعية على أنها جريمة تستوجب العقاب، إلا أن المعالجة والمكافحة الفعالة لهذه الظاهرة تستدعي تضافر الجهود بين مختلف الدول وتبادل التعاونيات، من خلال ابرام المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تهدف بالدرجة الأولى للحفاظ على حقوق المهاجر وحفظ كرامته واحترام حرياته. لذا سنتناول من خلال هذه المقال تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها هاته الاخيرة جراء الانعكاسات السلبية لها، هذا بالإضافة إلي السياسات المنتهجة في سبيل مكافحتها سواء السياسات الوطنية كانت أو تلك التي تبني على اسس تعاونية اقليمية ودولية، لأنه من

*المؤلف المرسل

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

غير الممكن لأي دولة بمفردها التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، بل لا بد من التعاون والتنسيق فيما بين الدول لمحاربتها.
الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأمن الإنساني، التعاون الدولي.

Abstract:

Illegal migration has become a problem in the international community in recent decades, due to its serious repercussions on all areas of life, in addition to being a transnational crime

Many national laws now criminalize illegal migration, but effective action and concerted efforts are needed to combat this phenomenon. between different countries and the exchange of cooperatives, through the conclusion of international treaties and conventions aimed at respecting the rights of migrants

There fore, we will address through this intervention the repercussions of the phenomenon of illegal immigration on Algeria and the most important challenges it faces due to its negative repercussions, as well as the policies adopted to combat it. Whether national or based on collective, bilateral, regional or international cooperation, because no single country can deal with this phenomenon alone.

Key words : illegal migration , Human Security, International cooperation

المقدمة:

تتفق معظم الدراسات السياسية والاجتماعية بشكل عام على أن الهجرة غير الشرعية تعد من أخطر التحديات التي تواجهها الدول في السنوات الأخيرة، هذا التهديد لا يقتصر على الدول المستقبلة للمهاجرين فحسب، بل يشمل أيضا الدول المصدرة لهم ودول العبور حيث تتسبب هذه الحركات الهجرية التي تتم خارج إطار المعايير القانونية والأمنية والصحية في تشكيل خطر حقيقي على أمن المواطنين واستقرار الدول.

تعد الجزائر من بين الدول الأكثر عرضة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فهي تجد نفسها اليوم أمام تحديات تسير هذه التدفقات الإستثنائية والمتواصلة للمهاجرين غير الشرعيين، فالظاهرة أفرزت واقعا معقدا وصعبا قد تتفاقم نتائجه إذ لم تتخذ تدابير لازمة لمجابهة الاسباب المؤدية الى هذه الظاهرة الخطيرة فعقيدة الجزائر راسخة في هذا المجال اذ تعتبر الاستقرار خط أحمر وموقف الجزائر من الهجرة غير الشرعية

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

ينبثق من مبادئها طبقا لتعليمات الدستورية وسياساتها الوطنية، لأنها في البداية كانت الجزائر تواجه مشكلة الهجرة غير الشرعية العابرة، لكنها اليوم تواجه تحديًا جديدًا يتمثل في الهجرة غير الشرعية المستقرة. وبهذا، تحولت الجزائر من مجرد دولة عبور للمهاجرين إلى بلد إقامة ووجهة مفضلة لهم مثلها في ذلك مثل الدول الأوروبية لتجد نفسها أمام ثلاث أنماط للهجرة غير الشرعية الأولى للإقامة في الجزائر والثانية لعبور الاجانب الى اوروبا، أما الثالثة فهي هجرة الجزائريين بطريقة غير شرعية عن طريق البحر الى اوروبا ، لتكون الجزائر إما بلد استقرار أو بلد عبور أو تصدير للمهاجرين غير الشرعيين.

فالجزائر تتعامل مع هذه الظاهرة بكل جزئياتها وتفاصيلها المعقدة في كنف الاحترام الصارم لحقوق الانسان وكرامة المهاجرين غير الشرعيين، اذا انها تبذل جهود كبيرة لاستقبال المهاجرين في احسن الظروف والتكفل بهم وتوفير الرعاية الصحية لهم، وترحيل غير الشرعيين منهم بالتوافق مع بلدانهم الاصلية في ظل احترام حقوقهم وكرامتهم الانسانية.

بناءا على ما تقدم سنحاول طرح الإشكالية الرئيسية للموضوع على النحو التالي: ماهي أبرز التحديات التي تواجهها الجزائر جراء الهجرة غير الشرعية ؟ و الى اي مدى يمكن للجزائر بلورة استراتيجية ناجعة في سبيل مكافحة هاته الظاهرة مع مراعاة الجانب الانساني لها ؟

ومن خلال الاشكالية السالفة الذكر أرتائنا أن نتناول التساؤلات التالية :

- ماهي تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر ؟

- فيما تتمثل سياسات و أليات مكافحة الهجرة غير الشرعية على الصعيد الوطني و الاقليمي؟

لإجابة عن هذا التساؤل وإعداد هذه الدراسة إعتمدنا على مجموعة من المناهج أهمها المنهج الوصفي و يتضح ذلك جليا من خلال جمع المادة العلمية اللازمة لدراسة هذا الموضوع مستعينين كذلك بالمنهج التحليلي والاقتراب القانوني الذي سيبرز لنا في تحليل النصوص القانونية الوطنية و الدولية ذات الصلة بموضوع دراستنا.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

مصطلحات الدراسة:

- الهجرة: ان الهجرة كما يوضحها القانون الدولي العام هي: إنتقالا لأفراد من دولة لأخرى قصد الإقامة الدائمة فيها ، فهي تتضمن الهجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما.

الهجرة غير الشرعية: حسب مفوضية الاتحاد الاوروبي " : كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية ، بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة ، أو من خلال الدخول إلى منطقة الاتحاد بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على التأشيرة و من ثم البقاء بعد إنقضاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة دون موافقة السلطات أو طالبا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد¹

عرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المعتمد من طرف الجمعية العامة في المادة 2 "الفقرة (أ، ب) :

أ- تنص على أنه يقصد بتعبير تهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها المقيمين الدائمين " وتنص الفقرة

ب- على أنه: " يقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبر الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة.²

الأمن الإنساني: عرفت الأمم المتحدة المفهوم عام 1994 على أنه "السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، وهو الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة

¹ ريمة مرزوق، الهجرة المغربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقتنة إلى الهجرة غير الشرعية (، مجلة لدراسات الحقوقية، جامعة الجزائر3، المجلد 7، العدد 3، 2020/09/15، ص ص 45 و 44.

² عيد المالك مايش، "التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية"، مذكرة ماجستير، قسم القانون العام، جامعة عنابة، 2006/ 2007، ص 18.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

اليومية سواء في العمل أو المنزل أو المجتمع المحلي"، والأمن الإنساني كذلك يعنى حماية الحريات الأساسية التي تعد جوهر الحياة وحماية البشر من التهديدات الشديدة وواسعة الانتشار³.

المبحث الأول : تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر:

إذا كانت الجزائر بالرغم من تحسن ظروفها الاقتصادية لا تزال بلد نزوح فإنها في طريقها الى أن تتحول حتى و ببطئ الى بلد استقبال للمهاجرين و من هنا أثرت هاته الظاهرة و لا زالت تؤثر بصورة سلبية على الجزائر في العديد من المجالات و لعل أهمها نجد :

المطلب الأول :المجال السياسي و الأمني

أبرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر تداعيات سياسية وأمنية خطيرة أثرت بشكل سلبي على استقرار البلاد. فمن الناحية السياسية : ساعدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في استئثار العديد من التوترات السياسية بين الدول، سواء كانت دول المصدرة أو دول العبور و دول الاستقبال، فكلما تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين زادت حدة التوتر بين الدول، فالمستقبل يرى دول العبور تتهاون في مكافحة هذه الظاهرة، ونفس المنظور من دول العبور تجاه دول المصدرة، حيث ترى كل من هذه الدول ان الهدف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي سهولة التأثير على هذه الفئة من المهاجرين واستغلالهم لأغراض سياسية معادية مقابل توفير لهم احسن الظروف للعيش بسلام، واي اجراء تقوم به احد هذه الدول الاطراف الثلاث يكون محل انتقاد من احد الاطراف او كلاهما، وهذا ما يؤدي اى ظهور أزمات سياسية مابين بلدان العبور والمصدر بدون ان ننسى البلد المستقبل⁴.

أدت هذه الهجرة إلى نقل النزاعات والحروب الأهلية إلى الدول المستقبلية مثل الجزائر، مما أسفر عن توترات وصراعات بين المهاجرين والسكان الأصليين، وزعزعة الاستقرار الداخلي في بعض

³ Alkire, Sabina, a conceptual framework for human security , working paper - ١2 , u.k, center for research on inequality , human security and ethnicity (CRISE), university of oxford , 2003 .

⁴ باخويا دريس، سبل مكافحة الهجرة غير شرعية بالجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 01، 2015، ص ص 167-168.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

المناطق. هذه الصراعات تهدد التماسك الاجتماعي وتزيد من الضغوط على السلطات الجزائرية في التعامل مع النزوح الجماعي⁵.

أما على الصعيد الأمني، فقد تزايدت المخاطر بشكل واضح من خلال ارتباط الهجرة غير الشرعية بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، فقد أظهرت التحقيقات المستمرة التي أجرتها الأجهزة الأمنية الجزائرية تورطاً وثيقاً بين الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب، حيث تقوم هذه الشبكات بتبادل المعلومات حول تحركات القوات الأمنية، مما يمنح الإرهابيين القدرة على تفادي الاعتقالات، كما يتمثل التعاون بينهما في استقادة الجماعات الإرهابية من جزء من أرباح عمليات التهريب، سواء كانت تتعلق بتهريب الأسلحة أو المخدرات، وقد أدى هذا التعاون إلى توسع ظهور شبكات دولية متخصصة في تهريب الأسلحة والمخدرات، مما أدى إلى انتشار الجرائم المنظمة بمختلف أنواعها مثل الاتجار بالبشر، وتبييض الأموال، وتهريب السلع⁶.

أما فيما يخص مظاهر ارتباط الهجرة غير شرعية بالجريمة المنظمة تتمثل في انضمام المهاجرين غير شرعيين إلى مختلف التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، والخاصة بالتجارة بالمخدرات وتهريبها، ولم تكتفي هذه العصابات بتجارة وتهريب المخدرات فحسب، بل أرادت تحويل الجزائر إلى بلد مستهلك ومنتج للمخدرات⁷.

وفقاً لتقارير أمنية دولية، يُلاحظ أن هذه الأنشطة الإجرامية المنظمة لا تقتصر على الحدود الجزائرية فحسب، بل تمتد لتشمل مناطق واسعة في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تتعاون الجماعات الإرهابية مع شبكات التهريب الدولي لتحقيق مكاسب اقتصادية وتأمين الأسلحة والتمويل اللازمين

⁵ بوحادة سارة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 01، فيفري 2020، ص 145 نقلًا عن : عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير مشروعة والجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014 ص 82.

⁶ علي عثمان و هجيرة صحراوي، الهجرة غير الشرعية - الاسباب و الآثار في الجزائر، مجلة الفكر

القانوني و السياسي، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 565

⁷ قط سمير، "الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/ عبر الجزائر : بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول : المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. يومي 25/24-25 نوفمبر 2013 جامعة قالم. ص 1.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

لعملياتها. وتعتبر هذه العلاقة تكتيكية واستراتيجية للطرفين، حيث يستفيد كل منهما من الآخر للبقاء والتوسع.

تعتبر هذه الجرائم المنظمة من أكبر التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر والمنطقة، حيث يتم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة والمخدرات عبر الحدود، مما يزيد من تعقيد مهمة السلطات الأمنية في مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود، هذا الوضع يجعل من الصعب مراقبتهم، ويؤدي إلى نشوء توترات وصراعات بينهم وبين الأنظمة الحاكمة أو مع الجماعات الإثنية المحلية. تلك التوترات قد تتطور إلى نزاعات أهلية، مما يمثل تهديداً لأمن الجزائر الوطني.⁸

المطلب الثاني: المجال لإقتصادي والاجتماعي

تأثير بالضغط على الخدمات العامة حيث ان الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، والإسكان، مما يشكل عبئاً على الميزانية الحكومية. وفقاً لتقارير، يجد المهاجرون غير الشرعيين أنفسهم في حاجة إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية دون أن يساهموا في الاقتصاد بشكل مباشر، مما يفاقم من مشكلات تخصيص الموارد.⁹

- يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر، بسبب التحديات التي تفرضها الهجرة غير الشرعية، حيث يتم تحويل الموارد المالية والبشرية نحو إدارة الأزمات بدلاً من استثمارها في تطوير الاقتصاد والبنية التحتية. كما أن زيادة نشاط السوق السوداء تؤثر على تنافسية الشركات المحلية.¹⁰

-الهجرة غير الشرعية تؤثر على سوق العمل وبالتالي ترفع معدل البطالة، حيث يقوم المهاجرون بأخذ فرص العمل في القطاعات غير الرسمية بأجور أقل من تلك التي يحصل عليها المواطنون

⁸ جابر سارة، مرجع سابق، ص 146

⁹ - فاييزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2011 ، ص 58 .

¹⁰ لمعلومات أكثر يمكن الرجوع الى تقارير مكتب الامم المتحدة المعن بالمخدرات والجرائم على الموقع التالي:
<https://www.unodc.org/romena/index.html>

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

المحليون. هذا الأمر يساهم في زيادة معدل البطالة بين الجزائريين، خاصة في المناطق الحدودية، ويؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور بشكل عام بسبب المنافسة غير العادلة¹¹.

- المجال الاجتماعي:

يؤثر المهاجرين غير الشرعيين على قيم المجتمع الجزائري من خلال :

الإخلال بالبناء الديمغرافي فنجد اختلال في التوازن السكاني مما يدفع إلى ظهور الأحياء العشوائية

فهناك إحصائيات تشير إلى وجود أكثر من 34 جنسية في منطقة تمنراست واليزي، مما يهدد كيان السكان الأصليين باختلال التوازن الاثنى في الجزائر¹².

ظهوراً قليات وعرقية وديانات دخيلة عن المجتمع الجزائري، تمارس الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية المؤثرة على الهوية والثقافة الوطنية.

انتشار قيم وعادات جديدة والآفات الاجتماعية كالتسول والتشرد، وهو ما نلاحظه في مختلف المدن الجزائرية، ومن تم تهديد التجانس الاجتماعي من خلال تقويض القيم الاجتماعية بتغيير التركيب الاثنى، الثقافي، الديني واللغوي مما يؤدي إلى ظهور أزمة تعدد الثقافات¹³.

ممارسة تصرفات غير مشروعة كتجارة و ترويج المخدرات ليتعاطاها الشاب الجزائري ،و تراجع رهيب للاحلاق والقيم الحميدة من خلال ممارسة الدعارة و الفسق التي لها آثار اجتماعية و تربوية خطيرة

¹¹ منصورى رؤوف ، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة سطيف 2 ، الموسم الجامعي 2013/2014 ، 164.

¹² بخوش صبيحة، "الهجرة غير شرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، نوفمبر 2015، ص.4.

¹³ Bassma Dariach, "L'euro Méditerranée Comme Enjeu De Société, Politique Etrangere, N°11(1998), pp.38-40.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

-المجال الصحي:

الهجرة غير شرعية بشكل عام تلعب دوراً حاسماً في تطور ديناميكيات تفشي الأمراض وانتشارها الجغرافي، خاصة الأمراض المعدية. في بعض الحالات، تكون الهجرة سبباً في نقل الأمراض إلى مناطق جديدة، بينما في حالات أخرى، يكون انتشار الأمراض عاملاً دافعاً للهجرة¹⁴.

لها آثار سلبية من خلال انتشار الأوبئة و الأمراض المعدية مثل الإيدز و الكوليرا و الالتهاب الكبدي ذلك أن المهاجرين غير الشرعيين من البلدان الإفريقية لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج، ذلك أنهم يعيشون بطريقة سرية داخل الجزائر و يتهربون من الرقابة و العلاج الصحي خوفاً من الطرد والترحيل، وهذا ما يصعب الكشف المبكر للأمراض المعدية وعلاجها أو الوقاية منها¹⁵.

المبحث الثاني : جهود الجزائر و الاليات الأمنية و السياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر بشكل كبير، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، دقت السلطات الجزائرية ناقوس الخطر بسبب التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة في عدة ميادين ومجالات وخاصة منها المجال الأمني لما تخلقه من مخاطر متفاوتة وتهديدات مختلفة وفي مقدمتها الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات¹⁶.

استجابة لذلك تبنت الجزائر في محاولتها للحد منها عدة سياسات واستراتيجيات مشددة لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال مجموعة من التدابير منها تدابير ردعية بإصدار قوانين تنظم دخول الأجانب عبر الحدود البرية والبحرية على اعتبار ان هذه الظاهرة يعاقب عليها القانون، كما أنشأت

¹⁴ زوزو زوليكخة ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول شمال افريقيا و انعكاساتها على دول العبور في ظل

أزمة فيروس كورونا) ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة -

الجزائر.2022، ص 331

¹⁵ فايزة بركان ، المرجع السابق ، ص 6.

¹⁶ مصطفى عبد العزيز، تأثر الهجرة غير الشرعية الى اوروبا على صورة المغرب العربي، القاهرة: المركز الاستشرافي المصري لدراسة الهجرة، 2007، ص 10.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

الجزائر مؤسسات أمنية متخصصة لمكافحة الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، مع تعزيز الرقابة الحدودية باستخدام تشكيلة من حراس الحدود لضمان تطبيق استراتيجيات أمنية فعالة كتدابير احترازية و وقائية¹⁷.

المطلب الأول : الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تعتبر الاستراتيجية الامنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من أهم الآليات الكفيلة بالحد من الظاهرة، فالجزائر وكغيرها من ادول التي تعاني من اثار هذه الظاهرة ، عملت على ضبط و تنظيم استراتيجيتها الامنية، وذلك من خلال حشد وسائل مادية وبشرية هائلة، خاصة من قبل مصالح الدرك الوطني و الامن الوطني والقوات البحرية وحراس الحدود¹⁸.

قامت الدولة باتخاذ إجراءات وقائية واسعة النطاق على مستوى الساحل والحدود، بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية المختصة، وذلك لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية والتهريب. شملت هذه الإجراءات القيام بدوريات مستمرة على طول الساحل البحري، الذي يمتد على أكثر من 1200 كيلومتر، حيث تم تكليف قوات خفر السواحل بتعزيز الرقابة البحرية لمنع تهريب المهاجرين والبضائع غير المشروعة على الجانب البري، تم تعزيز تواجد القوات الأمنية والجيش الوطني على الحدود البرية، خاصة في المناطق الصحراوية الممتدة على طول 6,343 كيلومترا، والتي تُعتبر منافذ رئيسية للمهربين والمهاجرين غير الشرعيين¹⁹.

تم دعم هذه الجهود باستخدام تقنيات حديثة ومتطورة مثل أنظمة الرادار المتقدمة، والطائرات بدون طيار (الدرون)، وكاميرات المراقبة الحرارية التي تعمل على مدار الساعة لرصد أي تحركات غير قانونية،

¹⁷ شامة بوترة، الاستراتيجية القانونية والأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ، مجلة البحوث القانونية و السياسية، العدد 06، ديسمبر 2021، ص 175.

¹⁸ باخويا دريس، مرجع سابق، ص 170.

¹⁹ نفس المرجع أنف الذكر، نفس الصفحة بالإضافة الى وزارة الدفاع الوطني الجزائرية " .الجهود الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود." تقرير رسمي صادر عن الوزارة لعام 2022. متاح على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني الجزائرية :

<http://www.mdn.dz>

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

كما تم التنسيق مع القوات الجوية لتقديم الدعم اللازم من خلال تسيير طائرات استطلاع في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها برياً، لضمان تغطية شاملة لكافة المنافذ الحدودية²⁰.

وقد تم تكثيف هذه الجهود بشكل خاص على الحدود الجنوبية للجزائر، والتي تُعد منفذاً رئيسياً للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عبر ليبيا ومالي والنيجر. هذه الحدود، التي تمتد عبر ولايتي أدرار وتمنراست، تُعد من أكثر المناطق تحدياً نظراً لتضاريسها الصحراوية القاسية التي يستغلها المهربون لتزوير المهاجرين بشكل غير قانوني، لمواجهة هذا التحدي، أقامت الجزائر نقاط تفتيش إضافية على طول هذه الحدود، كما تم توظيف القوات الخاصة في عمليات التمشيط والمراقبة²¹.

الهيكلية العسكرية و الإجراءات الأمنية : عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها البرية والبحرية و الجوية بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية و تنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود و من هذه الوحدات :

- أبرزها إنشاء جهاز مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية تتفرع عنه 11 فرقة متخصصة في محاربة الظاهرة، وتم إنشاء هذه الفرق بكل من ولاية : الجزائر، وهران، بشار، تلمسان، تمنراست، أدرار، غرداية، ورقلة، قسنطينة، سوق اهراس²².

- **قيادة وحدات حراس الحدود GGF :** تأسست تحت سلطة وزير الدفاع الوطني هيئة حراس الحدود بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ 17 نوفمبر 1977، تقرر إلحاق هذه الهيئة بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 91-04 المؤرخ في 8 جانفي 1991، تم تغيير التسمية من "هيئة

²⁰ وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. "الجهود الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود. نفس المرجع.

²¹ لمركز الجزائري للدراسات الاستراتيجية " .التحديات الأمنية في جنوب الجزائر: الهجرة غير الشرعية والتهدية". دراسة بحثية منشورة في 2020، المركز الجزائري للدراسات الاستراتيجية، الجزائر العاصمة. متاحة على الموقع الرسمي للمركز :

<http://www.cass-dz.org>

²² رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية (الحرقه) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة (دراسة تحليلية لجريدة

الشروق 01/01/2007-31/12/2007)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر،

2008/2009، ص82.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

حراس الحدود" إلى "قيادة وحدات حراس الحدود" وهي التسمية الحالية لها من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أبريل سنة، ويتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على²³:

- 1 - على المستوى المركزي: قيادة وحدات حراس الحدود .
 - 2 - على المستوى الجهوي: الدوائر الجهوية لحراس الحدود
 - 3 - على المستوى المحلي : مجموعات حراس الحدود و سرايا حراس الحدود حيث تضم كل سرية مراكز متقدمة لحراس الحدود.
- تكلف وحدات حراس الحدود في مجال الدفاع و الشرطة بما يلي²⁴:
- في مجال الدفاع:

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.
- جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها وتبليغها للسلطة العسكرية.
- مراقبة أي دخول من شأنه أن يمس بسلامة الإقليم أو بأمنه وكشف ذلك.
- منع أي حركة تهدف إلى المساس بأمن الحدود والقضاء عليها.
- الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد رسم الحدود.

- في مجال شرطة الحدود:

- مراقبة الأفراد و الممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية.
- مكافحة وقمع ما يلي: الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود و التهريب بجميع أشكاله

²³ وزارة الدفاع الوطني، الدرك الوطني: وحدات حراس الحدود للدرك الوطني، على الموقع

https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/presentation/unit_spe/ggf/ggf_ar.php

²⁴ نفس المرجع آنف الذكر.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

- **حراس الشواطئ:** جمعت مختلف نشاطات الدولة تحت وصاية سلطة واحدة أوكلت للمصلحة الوطنية لحراس الشواطئ من أجل ضمان تنسيق أكبر وفاعلية أكثر بموجب الأمر 12-73²⁵، وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع تعمل تحت وصايتها و إشرافها.

حدد الأمر 12-73 بعض الاختصاصات والصلاحيات للمصلحة الوطنية لحراس الشواطئ ، حيث وسع مجالها الإقليمي الذي لم يعد يقتصر على حدود الشواطئ الوطنية، بل يمتد على كافة الاملاك العمومية البحرية الاصطناعية كقاعدة عامة²⁶.

تمارس المصلحة الوطنية لحرس السواحل مهامها في الأملاك العمومية البحرية و في مختلف لمناطق في المجال البحري الخاضع للسيادة و القضاء أو المسؤولية الوطنية طبقا للقوانين و النظم المعمول بها والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الجزائر، كما تساهم في حدود صلاحيتها في المراقبة الساحلية البرية بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني ، الأمن الوطني والجمارك الجزائرية²⁷.

في مجال الدفاع الوطني ومكافحة الإرهاب تشارك تحت سلطة قيادة القوات البحرية، في المخططات التي يقرها وزير الدفاع الوطني، وخاصة الحفاظ على سيادة الدولة ضد كل ما يزعزع استقرارها من خلال مراقبة الحدود البحرية وفقا لنص المادة 03 ف 02 من الأمر 12-73²⁸.

في مجال الشرطة البحرية السهر على الأمن العمومي في البحر بعمل وقائي و ردعي يتميز بمعاينة الجرائم و متابعة المخالفين، لاسيما في المجال الجزائري، الجمركي والملاحة البحرية، والصيد

²⁵ امر رقم 12-73 مؤرخ في 29 صفر 1393هـ الموافق لـ 03 أفريل 1973 يتضمن إحداث المصلحة الوطنية لحراس السواحل، الجريدة الرسمية عدد 28، المؤرخ في 1973/04/06، ص122.

²⁶ - Mohammed Benamar, l'action de la marine nationale Algérienne dans le domaine de la navigation maritimes, le droit maritime français, direction administration, rédaction, Moreaux sa 190, Boulevard Haussmann 75008 Paris, p 615-616.

²⁷ وزارة الدفاع الوطني ، القوات البحرية، على الموقع :

https://www.mdn.dz/site_cfn/sommaire/presentation/sngc_ar.php

²⁸ بن عيسى حياة، مصلحة حراس الشواطئ ودورها في دعم الامن البحري، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، العدد 03، ص 192-193.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

البحري وتربية المائيات و حماية البيئة البحرية، المعالم ، النشاطات المنجمية، المحروقات ،وحماية المواقع الأثرية والتاريخية، و كذا جمع المعلومات ذات الأهمية البحرية.

- **الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC** : قامت الشرطة الجزائرية بإنشائها في كل من أدرار وتمنراست وإليزي وتلمسان وذلك باعتبارها أكبر منافذ دخول المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار وذلك من أجل التحكم الجيد في القضية. والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة²⁹.

تكلف فرق BRIC بمهمة جمع المعلومات الاستخباراتية ومتابعة ورصد نشاطات شبكات تهريب البشر التي تنشط على الحدود الجنوبية والغربية. تقوم هذه الفرق بتعقب تلك الشبكات التي تعمل على تنظيم وتهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر أو عبرها باتجاه أوروبا³⁰.

- **الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC)** هو جهاز متخصص أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري كجزء من الجهود المستمرة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. يلعب هذا الديوان دوراً محورياً في تنسيق العمليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر مختلف مناطق الجزائر، وخاصة في المناطق الحدودية التي تُعتبر نقاط عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين³¹،

- يعمل كهيئة مركزية لتنسيق الجهود بين مختلف الفرق الأمنية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. يتولى مهمة الإشراف على عمليات الفرق الجهوية المكلفة بمكافحة الهجرة غير الشرعية على مستوى الولايات، خاصة في المناطق الساحلية والحدودية، تمثل أحد الأدوار الرئيسية للديوان في تعقب وتفكيك شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية التي تنشط على مستوى الحدود. يتم ذلك من خلال مراقبة

²⁹ وزارة الداخلية الجزائرية، "تقرير حول إنشاء الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية (BRIC) ودورها في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، 2021، متاح على الموقع الرسمي: <http://www.interieur.gov.dz>.

³⁰ لمديرية العامة للأمن الوطني، "دور فرق BRIC في جمع المعلومات ومكافحة شبكات تهريب البشر"، تقرير صادر عن المديرية العامة للأمن الوطني، 2021، متاح عبر الموقع الرسمي: <http://www.dgsn.dz>.

³¹ لمديرية العامة للأمن الوطني الجزائري، "تقرير حول إنشاء الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC) ودوره في التنسيق الأمني"، 2020، متاح على الموقع الرسمي: <http://www.dgsn.dz>.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

التحركات المشبوهة عبر الحدود، وجمع المعلومات الاستخباراتية حول هذه الشبكات، وتنسيق العمليات الأمنية لضبط المتورطين³².

- يسعى OCLCIC إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. هذا التعاون يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ عمليات مشتركة لملاحقة شبكات التهريب الدولية.³³

المطلب الثاني: الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تميز المنظومة القانونية في الجزائر بتعدد وتنوع النصوص القانونية التي تتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية، سواء في التشريعات العامة أو القوانين الخاصة، من بين هذه التشريعات، يبرز القانون رقم 08-11 الصادر بتاريخ 25 جوان 2008، الذي يتناول شروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلاتهم في البلاد³⁴، والذي ينص على ضرورة إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين وطردهم إلى بلدانهم الأصلية على أن لا تتجاوز فترة حجزهم 30 يوما على أقصى تقدير، مع مراعاة الإتفاقيات الدولية و إتفاقية المعاملة بالمثل³⁵، بعد ذلك تم م تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بموجب القانون رقم 09-01 المعدل لقانون العقوبات³⁶، حيث فرض هذا القانون عقوبات صارمة تشمل السجن لمدة تتراوح بين شهرين و 6 أشهر، بالإضافة إلى غرامة مالية تتراوح بين 20,000 دج و 60,000 دج، وذلك للأشخاص الجزائريين أو الأجانب الذين يقيمون أو يغادرون الإقليم الوطني بصفة غير قانونية.

³² المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري، "دور الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في التنسيق الأمني وتعقب شبكات التهريب"، تقرير صادر عن المديرية، 2021، متاح على الموقع الرسمي: <http://www.dgsn.dz>.

³³ وزارة الداخلية الجزائرية، "الجهود الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي"، تقرير صادر عن وزارة الداخلية،

2021، متاح على الموقع الرسمي: <http://www.interieur.gov.dz>

³⁴ القانون رقم 08-11 المؤرخ 25 جوان 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها

وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية العدد 36، مؤرخة 02 جويلية، 2008، ص: 04.

³⁵ رضا بن سالم، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري، مجلة البحوث

والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 01، جانفي 2017، ص 122.

³⁶ قانون رقم 09-01 مؤرخ 29 صفر 1430 الموافق لـ 25 فيفري 2009 المعد والمتمم الأمر 156-66 المؤرخ في 18 صفر

1386 الموافق 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج ر عدد 15، 2009.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

استحدثت المشرع الجزائري، بموجب القانون 01-09، قسماً خاصاً تحت اسم "القسم الخامس مكرر 2"، الذي تناول فيه جريمة تهريب المهاجرين. ويُعد تهريباً للمهاجرين كل فعل يتضمن تنظيم خروج غير قانوني لشخص أو مجموعة أشخاص من التراب الوطني بهدف الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى. وقد اعتبر المشرع الجزائري هذا الفعل جنحة يعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة مالية تتراوح بين 300,000 دج و 500,000 دج. كما شدد المشرع العقوبات في بعض الظروف، حيث قد تصل إلى اعتبار الفعل جنائية إذا ارتكب في ظروف محددة وفقاً لنص المادتين 303 مكرر 31 و 303 مكرر 32، مع العقوبة التي قد تصل إلى السجن لمدة 10 سنوات وغرامة تصل إلى 200,000 دج.

اعتمد المشرع الجزائري أيضاً في مكافحة الهجرة غير الشرعية على أحكام القانون البحري، حيث تم تعديل الأمر 76-80 بالقانون رقم 05-98. يتناول هذا القانون أشكالاً من مغادرة الإقليم الوطني بطرق غير مشروعة، بما في ذلك السفر خلسة. وفقاً للمادة 545 من القانون، يتم فرض عقوبات جزائية على فعل التسرب خلسة إلى سفينة بغرض القيام برحلة، تتراوح بين الحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة مالية تتراوح بين 10,000 دج و 50,000 دج. على النقيض، يعاقب القانون في المادة 544 جريمة الركوب غير المشروع على متن سفينة بغرامة مالية فقط تتراوح بين 10,000 دج و 50,000 دج³⁷.

إطلاق مشروع مرصد متوسطي لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر:

أطلق مشروع مرصد متوسطي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نتيجة تعاون بين وزارة التضامن الوطني، والمعهد المتوسطي للتكوين والبحث في النشاط الاجتماعي، ومنطقة توسكانا في إيطاليا، بالإضافة إلى اللجنة الدولية من أجل تنمية الشعوب. يهدف المرصد إلى إنشاء آليات تحسيسية وبرامج اتصال وبنك بيانات حول الهجرة غير الشرعية، مع التركيز على الشباب، وذلك لمواجهة الظاهرة التي أصبحت تهدد الأسر والسلطات في الجزائر. سيكون المقر الرئيسي للمرصد في الجزائر، وسيساهم

³⁷ محمدي بوزينة أمانة ، جهود الجزائر في إطار مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الميزان ، معهد الحقوق و العلوم السياسية ، مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صاحي احمد ، النعامة ، العدد الثالث الخاص بفاعليات الملتقى الدولي الاول ، حول واقع الهجرة غير الشرعية و آليات مكافحتها المنعقد في 16 و 17 اكتوبر ، 2018 ص 8.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

في صياغة استراتيجيات للتعامل مع الشباب في وضعية هجرة غير شرعية، مع مشاركة منتخبين وممثلين عن الحركة الجمعوية من فرنسا وإيطاليا، مع إمكانية انضمام دول أخرى من حوض المتوسط³⁸.

المبحث الثالث : استراتيجية التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تبنّت الجزائر سياسة التعاون الدولي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، واعتمدت على استراتيجية تتماشى وطبيعة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود، تُعد حماية حقوق الإنسان من أولويات التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تسعى الدول إلى تبادل الخبرات والخطط لمواجهة التحديات المرتبطة بهذا الموضوع. يتمثل أحد الجهود البارزة في هذا الإطار في الاتفاقيات الدولية مثل:

- **اتفاقية التعاون في الحوار "5+5"**: هو طرح للرئيس الفرنسي فرنسوا ميت يرو و وزير خارجيته كلود شيسون حيث كان هذا الطرح عام 1983 حين أعلن من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول دول غرب المتوسط، والتي تشمل التعاون بين دول الشمال فرنسا و إيطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا تمثل كأطراف أوروبية و 5 دول من الجنوب وهي الجزائر، المغرب، تونس ليبيا، موريتانيا تمثل كأطراف مغربية لمكافحة التهريب وتعزيز حماية المهاجرين. تتضمن هذه الاتفاقيات إجراءات متعددة للتصدي لشبكات التهريب والاتجار بالبشر، وكذلك ضمان حقوق الإنسان للمهاجرين. ومن بين أبرز المبادرات التي تسعى لتحقيق هذه الأهداف، يأتي تعزيز التعاون بين الدول في مجالات الحماية والإنفاذ القانوني وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية³⁹.

في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيع الحوار لمسائل أمنية و هو ما لقي معارضة بالنسبة للطرف الأوروبي، في عام 1986 عرفت هذه الفترة تحرك اتمع المدني بالمنطقة الأوروبية تجاه المشاكل الإقليمية و هنا جاء مؤتمر مرسليليا في 27/25 فيفري 1988 لمناقشة ثلاث محاور: المالية، الصناعية، العلاقات الأورومغاربية، ثم جاء مؤتمر طنجة في 1989/03/27 لتطرح فكرة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط. و كتتويج لهذه

³⁸ وزارة التضامن الوطني الجزائرية ، "إطلاق مشروع مرصد متوسطي لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، 2024، تقرير مشترك مع المعهد المتوسطي للتكوين والبحث في النشاط الاجتماعي.

³⁹ لخضر رابحي، هاجر رشيد، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي ، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد02، العدد 14 ، 2020 ، ص197

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

النقاشات جاء مؤتمر روما في 10/10/1990 و الذي ضم وزراء خارجية تسع دول من غرب المتوسط و هي دول المغرب العربي الممثلة في: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، وحضر من الجانب الأوروبي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال و هنا مالطا لم تكن حاضرة حيث ناقش وزراء خارجية هذه الدول مسائل متنوعة اقتصادية، اجتماعية، سياسية و عقد في 26-27 / 10/1991 بالجزائر مؤتمر آخر عرف بتجمع 5+5 وهنا مالطا كانت حاضرة⁴⁰.

- **بيان الرباط 2006:** في عام 2006 اجتمع ممثلون من 60 دولة أفريقية وأوروبية لمناقشة قضية الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا. تم تنظيم هذا الاجتماع في مدينة الرباط بالمغرب، حيث طالب 57 وزيراً، بينهم 27 وزيراً من الدول الإفريقية و 30 وزيراً من الدول الأوروبية، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بدعم جهودهم لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية⁴¹.

أعلنت الجزائر عن التزامها بالمشاركة في هذا التعاون المشترك بين الدول الإفريقية والأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية. كما تعكس مشاركة الجزائر في البيان التزامها بتعزيز التنسيق الإقليمي والدولي في هذا المجال، شدد البيان على أهمية احترام حقوق الإنسان في سياق معالجة الهجرة غير الشرعية. الجزائر، باعتبارها أحد الدول المشاركة، التزمت بهذه المبادئ من خلال تطوير سياساتها وممارساتها المتعلقة بالهجرة⁴².

كان للبيان تأثير كبير على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الجزائر، والتي تسعى لتعزيز قدراتها على مكافحة الهجرة غير الشرعية بفعالية من خلال استراتيجيات مشتركة وتبادل المعلومات.

⁴⁰ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسات في الرهانات و الأهداف ، مصر، دار الفجر للنشر و التوزيع، ص 87.

⁴¹ دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها و آليات مكافحتها ، المجلة الجزائرية

للسياسات العامة، العدد 5، 2014، ص ص 151، 152

⁴² لمعلومات أكثر عن بيان الرباط يمكن زيارة مواقع: [UNHCR Official Website](http://www.unhcr.org) للاجئين

الاتحاد الإفريقي: African Union Official Website

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

- سياسة حسن الجوار الأوروبية، تسعى الى خلق علاقة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي على اساس الالتزام المتبادل والقيم المشتركة، و يوضح تقرير اللجنة الأوروبية 2003 دعم الاتحاد الأوروبي لجهود الدول المجاورة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وإنشاء آليات فعالة لإدارة الحدود بما في ذلك تعزيز التعاون مع الدول الشريكة مثل الجزائر. تتضمن السياسة إدارة مشتركة للحدود المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين السريين، وبناء مناطق انتظار خارج منطقة شنغن، مع التركيز على إنشاء قوات حرس الحدود لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر والمخدرات والسلاح⁴³.

دخلت الدول الجنوبية للاتحاد الأوروبي في عدة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتوسطية في الجنوب بهدف تعزيز التعاون بين هؤلاء الأطراف في مجال مكافحة الظاهرة ، و لعل أبرز دوليتين أبرمتا هذه الاتفاقيات هما : ايطاليا و إسبانيا و هو ما سنعرضه من خلال ما يلي:

اتفاقية الشراكة الثنائية التي قامت ايطاليا بإبرامها مع الجزائر:

في 22 نوفمبر 1999⁴⁴ تضمنت محاربة الإرهاب، والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، وتم التأكيد في الفقرة د من المادة الأولى على ضرورة تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية، وكذا بين المنظمات الإجرامية التي تساعد الممرات التي تسلكها، والمساعدات المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية، بموجبها تم ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين، قدر عددهم بأكثر من 1 مليون شخص ، كما قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عامي 2009 . و 2008.

اتفاقية التعاون اسبانيا و الجزائر

⁴³ بخوش صبيحة، التعاون الأوروبي المغربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مجلة القانون المجتمع و السلطة، العدد 03، 2014، ص15.

⁴⁴ تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 374-07 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 01 ديسمبر 2001.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

و في نفس الإطار ابرمت إسبانيا اتفاقية ثنائية حيث أمضت الجزائر مع إسبانيا في 14 جوان 2008 ثلاث إتفاقيات تعاون تتعلق بالتعاون في الجانب الأمني بشتى أوجهه بداية بمكافحة الإرهاب و ختاماً بالهجرة غير الشرعية و تبادل المعلومات و الخبرات و التكوين⁴⁵.

اتفاقية بين الجزائر و سويسرا:

تم توقيع اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية و الس الفدرالي للكونفدرالية السويسرية حول تنقل الأشخاص الموقع بالجزائر في 03 جويلية 2006.

يتضمن الاتفاق أنه يجب على كل طرف إعادة رعاياه الموجودين بصفة غير قانونية في أراضي الطرف الآخر دون الحاجة إلى إجراءات إضافية، حتى في حال عدم امتلاك هؤلاء الأفراد جواز سفر أو بطاقة هوية، بشرط إثبات أو التحقق بشكل موثوق من أن هؤلاء الأشخاص يحملون جنسية الطرف المُطالب وقت مغادرتهم أراضيهِ. يتم هذا الإثبات من خلال تقديم بطاقة هوية وطنية أو جواز سفر، سواء كان ساريًا أو منتهي الصلاحية. وفي حال تعذر تقديم هذه الوثائق، تقوم الممثلات القنصلية للطرف المطلوب منه بإصدار تصريح مرور للأفراد المطلوب إثبات جنسيتهم بعد اتباع مجموعة من الإجراءات⁴⁶.

تفاقية بين الجزائر و فرنسا:

تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على تعزيز التعاون الأمني في مجال الهجرة بموجب الاتفاق الموقع في أكتوبر 2003 بالجزائر. نص الاتفاق على أن يتعاون الطرفان في العمليات الأمنية والتقنية المتعلقة بالأمن الداخلي، وتبادل المساعدة في مجالات متعددة، بما في ذلك مكافحة الهجرة غير الشرعية والتزوير في الوثائق. يقوم هذا التعاون على مبدأ التكافؤ بين الشريكين، حيث يشارك الفرنسيون خبراتهم في محاربة الهجرة غير الشرعية، بينما يقدم الجزائريون خبراتهم في محاربة الإرهاب وإرسال الخبراء، في 11 ماي 2005 قام كل من ميشال قودان المدير العام للشرطة الفرنسية و علي تونسي المدير العام للأمن

⁴⁵ نفس المرجع آنف الذكر، ص 19.

⁴⁶ رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، الجزائر: دار الهومة، 2016، ص 259.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

الوطني على اتفاق في مجال محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، تهريب السيارات، الهجرة غير الشرعية⁴⁷.

الإتفاقية بين الجزائر وبريطانيا وإيرلندا الشمالية:

تم توقيع اتفاقية بين الجزائر وبريطانيا وإيرلندا الشمالية في 11 يوليو 2006 بشأن نقل الأشخاص وإعادة قبولهم. ينص الاتفاق على أن يسمح كل طرف بعودة رعاياه المقيمين بشكل غير قانوني في إقليم الطرف الآخر وفقاً لإجراءات محددة، بشرط إثبات الجنسية بشكل موثوق. يمكن الإثبات من خلال بطاقة الهوية أو جواز السفر، سواء كان سارياً أو منتهي الصلاحية، على أن تؤكد صحته السلطات المختصة. وفي حال عدم توفر هذه الوثائق، يمكن إصدار رخصة مرور للأشخاص الذين يمكن إثبات جنسيتهم بوثائق أخرى.

ينص الاتفاق على أن تتم إعادة قبول الأشخاص جواً عبر الرحلات العادية، ويتحمل الطرف الطالب جميع التكاليف حتى وصول الشخص إلى حدود الدولة المطلوب منها. وفي حال عدم تأكيد جنسية الشخص المرحّل من قبل السلطات المختصة للدولة المطلوبة، يُعاد الشخص إلى الدولة الطالبة دون تأخير. تُحدد التفاصيل التطبيقية من قبل الجهات المختصة في البلدين، ويتحمل الطرف الطالب تكاليف إعادة القبول وإصدار رخصة المرور⁴⁸.

خاتمة:

⁴⁷ نفس المرجع أنف الذكر، 258.

⁴⁸ نفس المرجع أنف الذكر، 265.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الورقة البحثية حول الهجرة غير الشرعية وتداعياتها فان الجزائر على غرار بعض الدول الأخرى تعاني من نقشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين مختلف فئات المجتمع وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية المختصة للحد من هذه الظاهرة ما زالت تشكل خطر محدقا بالمجتمع نظرا لعدم التركيز بشكل جدي، على مستويات جديدة من الحلول غير الحلول الأمنية أو حتى الحلول الاقتصادية السطحية .

و مما سبق نخلص الى نتائج نورد أهمها في الاتي:

- تعد ظاهرة الهجرة غير شرعية من أخطر الظواهر التي تهدد أمن الدول، على اعتبار ان انعكاساتها تمس جل المجالات وتفوق الحدود.
- الهجرة غير شرعية تعد جريمة يعاقب عليها القانون بردع المهاجرين باقصى العقوبات كحل نهائي للحد منها.
- الهجرة غير شرعية ظاهرة سلبية عابرة للحدود والقارات تتطلب تكاثف الجهود بين دول العالم من خلال التعاون اما دولي و إقليمي وثنائي مشترك من اجل الوصول الى حل للقضاء على هذه الظاهرة.
- رغم الجهود المبذولة من طرف الدول سواءا بترسانة القوانين الوطنية الصارمة أو بالمصادقة على المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية، إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود للحد من نقشي هذه الظاهرة .

وبعد التوصل لهذه النتائج يمكن ان نعرض مجموعة من الإقتراحات أو التوصيات:

- الوصول الى اتفاق دولي ينص على ازدواجية العقاب بالسجن داخل الدولة المستقبلة أولا ثم والدولة المصدرة مع دفع غرامة مالية.
- مراجعة التشريعات السارية من اجل تشديد العقوبات على كل من المنظمات والشبكات الإجرامية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بتهريب المهاجرين باي طريقة او وسيلة.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

- تخصيص حصص من طرف الإعلام بعرض حالات هجرة فاشلة والجريمة المنظمة وبيان مخاطرها الدولية و الوطنية من اجل التوعية .
- سعي الدول للتنمية المستدامة وتنويع الإقتصاد للتقليل من هذه الظاهرة.
- تسهيل اجراءات الهجرة الشرعية وتطوير عمل ومهام السفارت من اجل التعرف على مواطنيها و تكفل بانشغالاتهم من اجل وضع خطط وبرامج تسهل منحهم وثائق وتراخيص السفر .
- يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان و كرامته

قائمة لأهم المصادر والمراجع:**أولا - المراجع باللغة العربية:****1 - الكتب:**

- الشهاوي طارق عبد الحميد ، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، الأسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.
- بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسات في الرهانات و الأهداف، مصر، دار الفجر للنشر و التوزيع.
- قميني رؤوف ، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، الجزائر: دار الهومة، 2016.
- عبد العزيز مصطفى ، تأثر الهجرة غير الشرعية الى اروبا على صورة المغرب العربي، القاهرة: المركز الاستشرافي المصري لدراسة الهجرة، 2007،
- الرسائل الجامعية غير المنشورة:

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

- بركان فايزة ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص علم* الإجرام و العقاب ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2011 .
- طيبي راجح ، الهجرة غير الشرعية (الحرقه) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة (دراسة تحليلية لجريدة الشروق 2007/01/01-2007/12/31)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008/2009.
- منصوري رؤوف ، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سطيف 2 ، الموسم الجامعي 2013/2014
- مايش عيد المالك ، "التعاون الأوروبي مغربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية"، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، جامعة عنابة، 2006/ 2007.
- 3 - المقالات :
- باخويا دريس، سبل مكافحة الهجرة غير شرعية بالجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 01، 2015.
- بخوش صبيحة، التعاون الأوروبي المغربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة القانون المجتمع و السلطة، العدد 03، 2014 .
- بوحادة سارة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على امن الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 01، فيفري 2020.
- بوترعة شمامة ، الاستراتيجية القانونية والأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة البحوث القانونية و السياسية، العدد 06، ديسمبر 2021.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

- بن سالم رضا ، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 01، جانفي 2017
- دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 5 ، 2014.
- زوزو زوليخة ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول شمال افريقيا و انعكاساتها على دول العبور في ظل أزمة فيروس كورونا) ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر.2022.
- عثمانى علي و هجيرة صحراوي، الهجرة غير الشرعية - الاسباب و الآثار في الجزائر، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد 6، العدد 1، 2020 .
- رابحي لخضر ، هاجر رشيد، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 14 ، 2020 .
- محمي بوزينة أمنة ، جهود الجزائر في إطار مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الميزان ، معهد الحقوق و العلوم السياسية ، مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صاحي احمد ، النعامة ، العدد الثالث الخاص بفاعليات الملتقى الدولي الاول ، حول واقع الهجرة غير الشرعية و آليات مكافحتها المنعقد في 16 و 17 اكتوبر ، 2018 .
- مرزوق ريمة، الهجرة المغربية إلى اوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة لدراسات الحقوقية، جامعة الجزائر 3، المجلد 7، العدد 3، 2020، 15/09/.

4 - الملتقيات :

- قط سميّر"، الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/ عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية"، ورقة مقدمة الملتقى الدولي الأول حول : المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. يومي 25-24/25 نوفمبر 2013 جامعة قلمة.

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

5 - المواقع:

- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية". الجهود الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود". تقرير رسمي صادر عن الوزارة لعام 2022. متاح على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني الجزائرية: <http://www.mdn.dz>
- وزارة الداخلية الجزائرية، "الجهود الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي"، تقرير صادر عن وزارة الداخلية، 2021، متاح على الموقع الرسمي: <http://www.interieur.gov.dz>
- المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري، "تقرير حول إنشاء الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC) ودوره في التنسيق الأمني"، 2020، متاح على الموقع الرسمي: <http://www.dgsn.dz>
- المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري، "دور الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في التنسيق الأمني وتعقب شبكات التهريب"، تقرير صادر عن المديرية، 2021، متاح على الموقع الرسمي: <http://www.dgsn.dz>
- المركز الجزائري للدراسات الاستراتيجية. "التحديات الأمنية في جنوب الجزائر: الهجرة غير الشرعية والتهريب". دراسة بحثية منشورة في 2020، المركز الجزائري للدراسات الاستراتيجية، الجزائر العاصمة. متاحة على الموقع الرسمي للمركز: <http://www.cass-dz.org>

ثانيا - المراجع الأجنبية:

- Alkire, Sabina, a conceptual framework for human security , working paper -- 2 , u.k, center for research on inequality , human security and ethnicity (CRISE), university of oxford , 2003



ردمد إلكتروني: 2661-7404

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية

ردمد ورقي: 2571-9971

ص.ص: 483 - 509

العدد: الأول

المجلد: التاسع

السنة: 2025

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر و استراتيجيات التعاون الدولي للحد منها

-- Bassma Dariach, "L'euro Méditerranée Comme Enjeu De Société, **Politique Etranger**, N°11(1998),.

- Mohammed Benamar, l'action de la marine nationale Algérienne dans le domaine de la navigation maritimes, le droit maritime français, direction administration, rédaction, Moreaux sa 190, Boulevard Haussmann, 75008 Paris, p 615-616.